أمريكا وإسرائيل

إن إسرائيل لم تقم على أى حق أو منطق ، من الدين أو الخلق أو التاريخ ، أو الشرعية ، فهى دخيلة على المنطقة ، غريبة عنها ، وإنما فرضت نفسها ، بالعنف والدم والحديد والنار ، مستغلة ضعف العرب والمسلمين ، وتفرقهم ، ومستندة إلى قوة الاستعمار ومساندته ، ولا سيما أن دول الاستعمار تدين بالمسيحية التى تؤمن بما فى كتب اليهود وأسفارهم على ما فيها من تحريف وتناقض .

فالغرب فى الحقيقة هو صانع إسرائيل ، وممدها بالمال والسلاح ، كما فى غرب أوروبا وأمريكا ، أو بالرجال كما فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا .

ولولا المليارات الدائمة والمستمرة من الغرب ، ولولا المساعدات المالية الأمريكية ، والمعونات العسكرية الأمريكية ، والتأييدات السياسية الأمريكية ، المتمثلة أوضح ما تكون فى الفيتو الأمريكى ، ما قامت إسرائيل ، ولا استمرت بعد قيامها .

وآخر ما شاهدناه فى هذه المسرحية المأساة أو الملهاة هو موقف أمريكا من نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس ، وتخصيص (١٠٠) مائة مليون دولار لذلك ، وتعليل البرلمان الأمريكى ذلك بعلل واهية مردودة ، نقدها الصحفى المعروف أحمد يوسف القرعى فى صحيفة « الأهرام » القاهرية ، فقال :

لم يكن قرار مجلس النواب الأمريكى الصادر فى (١٠ يونيو) الماضى إلا مجرد إجراء تشريعى ضمن إجراءات أخرى فى

برنامج زمنى محدد لعملية تمويل بناء السفارة ونقلها . وقد أورد قانون الكونجرس خطوات هذا البرنامج مشفوعة بعدد من المزاعم والادعاءات التاريخية والقانونية والسياسية بشأن عروبة القدس ، ويعجب المرء كيف يجرؤ مجلس تشريعى لدولة كبرى أن يسجل فى متن قوانينه مثل هذه الافتراءات .

وبعد المغالطة التاريخية التى وقع فى شراكها الكونجرس الأول فى الفقرة الأولى من الديباجة بشأن حق إسرائيل فى اختيار عاصمتها ، بالرغم من أن القدس أرض محتلة وتخضع لقانون الحرب .

وبعد ما أكد الكونجرس جهله بالتاريخ فى الفقرتين الثانية والثالثة عندما زعم أنه ومنذ عام (١٩٥٠م) كانت مدينة القدس ـ ولا تزال ـ عاصمة لدولة إسرائيل دون أن يحدد أية قدس مقصودة .

بعد هذا وذاك يفاجئنا قانون الكونجرس فى الفقرات التالية (من ٤ إلى ٨) من الديباجة بادعاءات دينية باطلة من الأفضل تذكير القارئ بها :

٤- أن مدينة القدس هى المركز الروحى لليهودية ، وتعتبر أيضا مدينة لكل معتنقى الأديان ! .

٥- أنه منذ عام (١٩٤٨م) وحتى عام (١٩٦٧م) كانت تحت القدس مدينة مقسمة ، وكان المواطنون الإسرائيليون من كل

المعتقدات ، بالإضافة إلى المواطنين اليهود من كل الدول لا يسمح لهم بالدخول إلى الأماكن المقدسة ، التى كانت تحت سيطرة الأردن .

٦- أنه ومنذ عام (١٩٦٧م) تمت إعادة توحيد مدينة القدس أثناء صراع ما عرف بحرب الأيام الستة ! .

٧- أنه ومنذ عام (١٩٦٧م) كانت القدس ـ ولا تزال ـ مدينة موحدة تديرها إسرائيل التى تكفل الحقوق الكاملة للجميع من الأديان المختلفة ، لدخول الأماكن المقدسة داخل المدينة !

٨- أن هذا العام (١٩٩٥م) يعتبر العام الثامن والعشرين على التوالى الذى يشهد أن القدس كانت ـ وتزال ـ تدار كمدينة موحدة وتحترم وتؤمن فيها حرية الجميع من الأديان المختلفة ! .

والكونجرس بمثل هذه الادعاءات والافتراءات جعل من القدس المركز الروحى لليهودية دون سواها من الأديان السماوية ، وجعل من إسرائيل دون سواها حامية حمى الأماكن المقدسة ، وحامية حريات دخول معتنقى الأديان المختلفة .

ولا شك أن وقائع الاحتلال الإسرائيلي للقدس وطوال ثلاثة عقود (١٩٦٧ - ١٩٩٧م) كافية للرد على مغالطات الكونجرس التى أوردها وكأنها نتائج مسلم بها .

ونسجل هنا أكثر الوقائع خطورة لكى يدرك أعضاء الكونجرس كم هم منحازون إلى ادعاءات ومزاعم وأساطير إسرائيل :

وتبدأ أكثر الوقائع خطورة بمحاولة إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى فى (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٩م) ، ولم تكن هذه المحاولة إلا بداية مخطط عاجل وآخر آجل ، لهدم المسجد الأقصى ، فقد سبق المحاولة بدء الحفريات العميقة تحت المسجد وحوله ، بزعم البحث عن آثار هيكل سليمان المندثرة منذ ألفى سنة ، وإقامة نفق سياحى ، كما سبق المحاولة البدء فى مصادرة وهدم ونسف عقارات الأوقاف الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى .

ومما يدل دلالة قاطعة على وجود مخطط عاجل وآخر آجل لهدم المسجد الأقصى هو : تساؤل صحيفة « هارتس » الإسرائيلية فى (٢٨ مارس سنة ١٩٨٢م) : هل أصبحت مسألة هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة مسألة وقت فقط؟ وجاء فى مقال الصحيفة : « إن الحكومة الإسرائيلية تختبئ وراء الحركات الدينية المتطرفة لتحقيق أهدافها فى نسف قبة الصخرة وإقامة الهيكل الثالث على أنقاضها ». طرحت الصحيفة الإسرائيلية هذا التساؤل أثناء حكم الليكود ، وأشارت إلى أن مناحم بيجين كان قد وعد المتدينين ـ لدى تسليمه رئاسة الحكومة الإسرائيلية فى مايو سنة (١٩٧٧م) ـ بأن يحقق لهم مطلبهم بإقامة الهيكل الثالث على جبل البيت أو الهيكل ، وهو الموقع الذى يقوم عليه الحرم القدسى الشريف .

ولم يكن وعد بيجين وعدا شخصيا بقدر ما كان وعدا من كل مؤسسات الحكومة الإسرائيلية ، لتهويد القدس وطمس مقدساتها

الإسلامية ، ومنح المتطرفين اليهود كل فرصة لتدنيس هذه المقدسات . وعلى سبيل المثال يكفى الإشارة إلى الحكم الصادر من محكمة العدل الإسرائيلية العليا بتاريخ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩٣م)، بإعلان الملكية اليهودية على منطقة الحرم القدسى الشريف ، وذلك لإفساح المجال أمام اليهود لدخول حرم المسجد ومنع أى أعمال تقوم بها إدارة الأوقاف فى ساحات الحرم القدسى الشريف ، من ترميم وزراعة أشجار ، وإقامة احتفالات دينية ، وكانت جماعة « أمناء جبل الهيكل » أسعد الجماعات اليهودية المتطرفة بحكم المحكمة ، إذ أصبحت هذه الحركة المتطرفة هى الوحيدة على الحرم القدسى الشريف .

حدث هذا سنوات حكم حزب العمل الإسرائيلى مما يدل ـ أيضا ـ على لعبة توزيع الأدوار فيما بين رؤساء إسرائيل العشرة ابتداء من بن جوريون وحتى نيتانياهو ، الذى استهل حكمه بتشريع عملية نفق المسجد الأقصى ، وافتتحه فى (سبتمبر سنة ١٩٩٦م) مستفزاً بذلك مشاعر العرب والمسلمين ، ومتحديا نداءات الرأى العام العالمى لخطورة افتتاح النفق على أساسات المسجد الأقصى وقبة الصخرة .

تلك مجرد وقائع صارخة من ممارسات إسرائيل العديدة والمتنوعة لانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية وأيضًا المسيحية .

والكونجرس الأمريكى عندما يتناسى كل هذا ، ويكرر ادعاءات ومزاعم إسرائيل في قوانينه وقراراته ، يزج بنفسه ـ كما

قلنا ـ دون أن يدرى ، فى معركة عقائدية على جبهة إسلامية مسيحية واسعة ، يشهد لها التاريخ أن أعلى مراتب التسامح الدينى قد ازدهرت فى القدس طوال ١٤ قرنا من الزمان ، تحت ظلال السيادة العربية الإسلامية [١].

لقد كشفت أمريكا القناع عن عداوتها لأمة الإسلام ، وحقها التاريخى فى القدس الشريف ، كما أعلنت بوضوح ووجه مكشوف عن انحيازها الكامل والسافر لإسرائيل ، ودعاوى إسرائيل ، وافتراءات إسرائيل ، واعتداءات إسرائيل . . فى حين وقفت ضد ليبيا ، وضد العراق ، وضد باكستان ، وضد كل من تسول له نفسه أن يقول لأمريكا : لم؟ دعك من أن يقول : لا ! .

فلنعرف ذلك لأمريكا ، وليعرف ذلك الذين يعتبرونها ـ إلى اليوم ـ البلد الصديق ، والذين لا يزالون يعتبرونها راعية السلام .

إنها حقًا راعية السلام بمعنى واحد محدد ، وهو سلام إسرائيل وحدها من كل مقاومة أو منافسة ، ومن كل سوء يمسها ظاهرا أو باطنا !.

* * *

(١) الأهرام : ١٠/٧/١٩٩٧ م ، ص ١٠ ، مقال أحمد يوسف القرعى : القدس وقانون الكونجرس الأمريكى